مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية

مجلة علمية دورية محكمة فصلية

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الانسانية والاجتماعية- آيار ٢٠٢٣

جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٧٥٣ لسنة ٢٠٠٢

الرمـــــز الدولي
ISSN 1995 - 8463
E-ISSN:2706-6673

رئيس التحرير

أ.د. فراس عبد الرحمن أحمد النجار

جامعة الأنبار–كلية التربية للعلوم الإنسانية

مدير التحرير

أ. د. عثمان عبدالعزيز صالح

جامعة الأنبار –كلية التربية للعلوم الإنسانية

أعضاء هيئة التحرير

ا. د. ياس خضير عباس	الامارات –جامعة عجمان
ا. د. فاضل محمد حسين	الجامعة العراقية –كلية الاعلام
ا.د. حنان بنت عطية الجهني	السعودية –جامعة الاميرة نورة بنت عبدالرحمن –كلية التربية
ا. د. بشري اسماعيل احمد	مصر –جامعة الزقازيق–كلية الآداب
أ.د. عبدالكريم احمد فرج الله	فلسطين –جامعة الاقصى – كلية التربية
ا.د. حارث حازم ايوب	جامعة الموصل– كلية الآداب
ا. د. قاسم خلف العاصي	الولايات المتحدة الامريكية –جامعة نيويورك
ا.د.عبدالله بن علي ال كاسي	السعودية –جامعة الملك خالد–كلية التربية
ا.د.عدوية احمد شواقفة	الاردن –جامعة جدارا– كلية الآداب واللغات
ا.د. سعدي ابراهيم اسماعيل	جامعة بغداد–مركز إحياء التراث العلمي العربي
ا. د. امجد رحيم محمد	جامعة الانبار–كلية التربية للعلوم الانسانية
ا.د.احمد محسن الخضر	سوريا–جامعة دمشق–كلية الآداب
ا.د.كنزة القاسمي	المغرب– جامعة بن زهر– كلية الاداب والعلوم الانسانية
ا. د. نبيل جاسم محمد	جامعة الانبار– كلية الآداب
ا.د. احمد سلمان حمادي	جامعة الانبار– كلية الآداب
ا.م.د. صافي عمال صالح	جامعة الانبار–كلية التربية للعلوم الانسانية

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين، ومن دعا دعوته الى يوم الدين...

وبعد...

فتطل اليوم مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية على قرائها وهي تحمل بين دفتيها بحوثاً خاصة بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الانسانية والاجتماعية.

الذي عقد تحت شعار: (العلوم الانسانية التحديات واستراتيجيات النهوض) للمدة من ٢٤–٢٥ ايار– مايو ٢٠٢٢.

برعاية السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والسيد رئيس جامعة الانبار.

وقد تضمن المؤتمر بحوثاً عدة كان نصيب مجلتنا منها (١٧) بحثاً تم تحكيمها ومراجعتها وفق الشروط العلمية الرصينة المتبعة.

ونحن كهيأة تحرير نثمن مشاركة الباحثين بشكل عام والذين ينتمون للمحور المختص بمجلتنا بشكل خاص لانهم بهذه المشاركة قالوا كلمتهم في هذه القضية، التي ارقت الشعوب وحاولت افساد استقرارها.

فنسأله تعالى التوفيق والسداد لما يحب ويرضى.

رئيس التحرير

أ.د.فراس عبد الرحمن احمد

آيار ٢٠٢٣

تعليمات النشر في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية

- **الاجراءات والمواصفات العامة للبحث:**
- مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، مجلة علمية دورية محكمة، لنشر الأبحاث العلمية في مجال العلوم الانسانية الاتية: التاريخ، والجغرافيا، والعلوم التربوية والنفسية، والاجتماع، والاعلام، والعلوم السياسية، والفلسفة، وتصدر بواقع ٤ اعداد سنوياً.
- يقدم الباحث على الموقع الالكتروني للمجلة وفق المواصفات الاتية: حجم الورق A 4, وبمسافتين بما في ذلك الحواشي الهوامش والمراجع والجداول والملاحق، وبحواشي واسعة ٢,٥ سم او اكثر اعلى واسفل وعلى جانبي الصفحة.
- يقدم الباحث خطابا مرافقا يفيد ان البحث او ما يشابهه لم يسبق نشره، ولم يقدم لأي جهة اخرى داخل العراق او خارجه، ولحين انتهاء اجراءات البحث.
- يكون الحد الاقصى لعدد صفحات البحث ٢٥ صفحة.
- يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة باللغة العربية او اللغة الانكليزية ومطبوع على الالة الحاسبة بخط Simplified Arabicحجم ١٤، على ان يتم تمييز العناوين الرئيسة والفرعية.
- تكتب الهوامش والمراجع وفق نظام شيكاغو للتوثيق، بخط حجم ١٤،على ان يتم ترتيبها بالتتابع كما وردت في المتن، ويكون تنظيم المراجع هجائياً حسب المنهجية العلمية المعتمدة وباللغتين العربية والانكليزية.
- لا تعاد البحوث الى اصحابها سواء نشرت ام لم تنشر، وسيتم اتلاف كافة اوراق البحث بعد نشره وظهوره، ولا يحق للباحث المطالبة بها.
- تؤول كافة حقوق النشر الى المجلة.
- تعبر البحوث عن اراء اصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن راي المجلة.
- **بيانات الباحث والملخص:**
- يلزم الباحث بتقديم البيانات الخاصة به وببحثه، وباللغتين العربية والانكليزية، وتشمل الاتي: عنوان البحث، أسماء وعناوين الباحثين، ورقم الهاتف النقال، والبريد الالكتروني، وملخصين – عربي وانكليزي – بحد اقصى ١٥٠ كلمة يحتويان الكلمات المفتاحية للبحث، والهدف من البحث، والمنهج المتبع بالبحث، وفحوى النتائج التي توصل اليها.
- **ادوات البحث والجداول:**
- اذا استخدم الباحث استبانة او غيرها من ادوات جمع المعلومات، فعلى الباحث ان يقدم نسخة كاملة من تلك الاداة، ان لم يكن قد تم ورودها في صلب البحث او ملاحقه.

- اذا تضمن البحث جداول او اشكال يفضل ان لا يزيد عرضها عن حجم الصفحة ,4 A على ان تطبع ضمن المتن.
- يوضع الشكل بعد الفقرة التي يشار اليه فيها مباشرة، ويكون عنوانه في اسفله.
- يوضع الجدول بعد الفقرة التي يشار اليه فيها مباشرة، ويكون عنوانه في اعلاه.
- **تقويم البحوث:**
- تخضع جميع البحوث المرسلة الى المجلة الى فحص اولي من قبل هيئة التحرير لتقرير اهليتها للتحكيم، ويحق لها ان تعتذر عن قبول البحث دون بيان الاسباب.
- تخضع جميع البحوث للتقويم العلمي بما يضمن رصانتها العلمية، وقد يطلب من الباحث اذا اقتضى الامر مراجعة بحثه لإجراء تعديلات عليه.
- **المستلات:**
- يمنح صاحب البحث المنشور نسختين مستلة عن بحثه، ترسل الى عنوان الباحث المثبت بالبحث.
- اجور النشر:
- يقوم الباحث بتسديد اجور النشر، والبالغة١٢٥,٠٠٠ مائة الف دينار عراقي، واذا زادت صفحات البحث عن٢٥ صفحة تضاف٥,٠٠٠ خمسة الاف دينار عراقي عن كل صفحة.
- الباحثون من خارج العراق تنشر نتاجاتهم العلمية مجانا.
- الاشتراك السنوي:
- الافراد داخل العراق ١٢٥,٠٠٠مائة الف دينار عراقي.
- المؤسسات داخل العراق ١٥٠,٠٠٠مائة وخمسون الف دينار عراقي.
- خارج العراق ١٥٠ مائة وخمسون دولار او ما يعادلها.
- المراسلات :
- توجه المراسلات الى : جمهورية العراق – جامعة الأنبار – مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية
- الموقع الالكتروني للمجلة/https://www.juah.uoanbar.edu.iq
- هاتف رئيس التحرير:٠٧٩٠٥٧٥٦٦٢٣
- هاتف مدير التحرير :٠٧٨٢٩٠٧٣١١٠

- **E-mail : juah@uoanbar.edu.iq**

ثبت البحوث المنشورة

اولاً: محور الدراسات التاريخية

ت	عنوان البحث	الباحث	رقم الصفحة
١	إرشاد الفحول إلى معرفة المؤلف المجهول	أ.د. عبد الناصر عبد الرحمن اسماعيل م.د. حامد عبيد جاسم	١-١٣
٢	المستشرق ناصر الدين دينيه بين الإسلام والاستشراق	م.م. محمد جهاد عبد أ.د. قحطان عدنان بكر	١٤-٢٨
٣	نشأة البحرية الاميركية ١٧٧٥-١٧٨٥	م.م. عمر نافع نوري أ.د. محمد يحيى احمد	٢٩-٤٣
٤	اتفاقية التعاون الاقتصادي بين العراق وهنغاريا ١٩٧٠ دراسة تاريخية	م.م. عمر رزاق حمود أ.د. محمد يحيى احمد	٤٤-٦٥
٥	السياسة الاقتصادية الامريكية تجاه اثيوبية (١٩٧٤-١٩٧٧)	م.م. صلاح وهيب حنش أ.د. محمد يحيى احمد	٦٦-٨١

ثانياً: محور اللغات وآدابها

ت	عنوان البحث	الباحث	رقم الصفحة
٦	تداولية العدول النوعي في تقديم العمد في المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغدادي (ت٦٨١ هج)	الباحثة شهد خليل علاوي أ.د. خليل محمد سعيد	٨٢-١٠٠
٧	معاني حذف الجوابات في كتاب (فتح الرحمن) لزكريا الانصاري (ت ٩٢٦هـ)	أ.م.د. محمد عبد ذياب	١٠١-١١٣
٨	الضرورة الشعرية عند ابن الناظم في شرحه على ألفية ابن مالك	أ.م.د. وسام نجم عبدالله	١١٤-١٣٢
٩	التحقق من أنواع استراتيجيات تعلم النحو لطلبة الجامعة	م.م. نبراس خليل ابراهيم	١٣٣-١٥٩
١٠	التحديات التي تواجه معلمي اللغة الانجليزية كلغة اجنبية في تطوير خبرات التدريس	م.م. يعرب قحطان حميد	١٦٠-١٧٥

ثالثاً: محور علوم القران والتربية الإسلامية

ت	عنوان البحث	الباحث	رقم الصفحة
١١	آيات الأحكام المتعلقة بالزكاة عند الحاكم الجشمي (٤٩٤هـ) في تفسيره التهذيب سورة البقرة انموذجا	الباحثة شذى حروش صالح أ.د. محمد عويد جبر	١٧٦–١٩٥
١٢	آيات الأحكام المتعلقة بالصيام عند الحاكم الجشمي (٤٩٤هـ) في تفسيره التهذيب سورة البقرة انموذجا	الباحثة شذى حروش صالح أ.د. محمد عويد جبر	١٩٦–٢٢٣
١٣	الإمام أبو عمران الجوني عبد الملك بن حبيب (ت: ١٢٨) وأقواله التفسيرية في بعض آيات الإيمان	طارق حبيب شلال حمود أ. م. د. محمد داود موسى	٢٢٤–٢٤١

رابعاً: محور الاعلام والدراسات الاستراتيجية

ت	عنوان البحث	الباحث	رقم الصفحة
١٤	مشكلة ارتفاع حالات الطلاق في العراق والمعالجات الاستراتيجية من منظور شرعي	أ.م.د. ظاهر فيصل العيساوي أ.د. محمد سامي الدليمي أ.م.د. معتمد صائب الحديثي	٢٤٢–٢٥٨
١٥	الآليات الدينية لمواجهة خطاب الكراهية في الدولة المعاصرة العراق انموذجاً	أ.د. محمد سامي الدليمي أ.م.د. ظاهر فيصل العيساوي أ.م.د. معتمد صائب الحديثي	٢٥٩–٢٨١

خامساً: محور الدراسات الجغرافية

ت	عنوان البحث	الباحث	رقم الصفحة
١٦	التحليل المكاني لمستويات تلوث مياه نهر الفرات في محافظة الأنبار	أ.م.د. أوس طلك مشعان أ.م.د. زهير جابر مشرف أ.م.د. أمير محمد خلف م.د. عمار ياسين عواد	٢٨٢–٢٩٦

سادساً: محور العلوم التربوية والنفسية

ت	عنوان البحث	الباحث	رقم الصفحة
١٧	العلاقة بين التجول العقلي والمزاج وما وراء الوعي دراسة ميدانية على طلبة العراق والجزائر	د. عمر خلف رشيد د. عايش صباح	٢٩٧–٣١٢

Al. Anbar University Journal for Humanities
مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية
P. ISSN: 1995-8463 E.ISSN: 2706-6673
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثاني للعلوم الانسانية والاجتماعية- آيار ٢٠٢٣

The poetic necessity of Ibn al-Nazim in his commentary on the millennium of Ibn Malik

Assist. Prof. Dr. Wissam Najm Abdullah
University of Anbar - College of Education for Humanities

Email:
wissamalmhmdi84@uoanbar.edu.iq

ORCID: 0000-0000-0000-0000

Abstract:
This study aimed to know the poetic necessity of Ibn Al-Nazim in his explanation of his father's famous Alfiyyah Alfiyyah Ibn Malik. Al-Basrans and Al-Kufi, shown through The study is the doctrine of Ibn al-Nazim al-Basri and his inclination to summarize the issue without delving into its ramifications and explaining its causes except in some cases. , and combine ya pager And the alif and the mother, and the use of nouns associated with the call in others, and showing (that) the nasib after ki, and leaving the f in the answer of the condition, and mentioning the hamza (do) in the present tense, then a conclusion for the most important results.

Keywords:
Necessity
Poetry
Ibn al-Nazim
Alfiyyah Ibn Malik.

©Authors, 2023, College of Education for Humanities University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الضرورة الشعرية عند ابن الناظم في شرحه على ألفية ابن مالك

أ.م.د. وسام نجم عبدالله
جامعة الانبار- كلية التربية للعلوم الانسانية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الضرورة الشعرية عند ابن الناظم في شرحه لألفية والده المشهورة ألفية ابن مالك، وقد أبانت الدراسة هذه المواضع في الشرح وسلطت الضور على رأي ابن الناظم في ذلك، ومحاولة تأصيل بعض هذه الآراء بالرجوع الى مصادرها الأولية، وبيان ما اختلف فيها بين البصريين والكوفيين، وتبين من خلال الدراسة مذهب ابن الناظم البصري وميوله الى تلخيص المسألة من دون الغوص في تفرعاتها وبيان عللها الا في بعض الاحيان وتناولت هذه الدراسة سبع مسائل قسمت على سبع مطالب وهي : انفصال الضمير مع امكان اتصاله، و الاضمار قبل الذكر في الفعل الأول الذي يطلب مفعولا في باب التنازع، و الجمع بين يا النداء والاف والام، و استعمال اسماء لازمت النداء في غيره،و اظهار (أن) الناصبة بعد كي، و ترك الفاء في جواب الشرط، و ذكر همزة (أفعل) في المضارع ثم خاتمة لأهم النتائج.

الكلمات المفتاحية: الضرورة، الشعرية، ابن الناظم ، ألفية ابن مالك

المقدمة:

تعد الضرورة الشعرية أحد الوسائل المهمة في ضبط القاعدة النحوية، إذ إنَّ خروج الشاعر على المألوف في الاستعمال اللغوي والنحوي ، لا يجعل منها قاعدة ثانية تؤدي إلى ضرب القواعد اللغوية ، بل يصنفها النحويون على أنَّها ضرورة يلتجأ اليها الشاعر من أجل الالتزام بالوزن والقافية التي يفرضها عليه الشعر العمودي، وبهذا يصبح لنا قواعد نحوية ولغوية منضبطة بعيدة عن الاضطراب، ولذا نجد النحو البصري يتسم بالاتزان والانضباط بخلاف ما ذهب اليه الكوفيون من الاستدلال بهذه الشواهد لتوسيع القاعدة اللغوية والنحوية، وبحثنا هذا يسلط الضوء على بعض من هذه الضرورات التي ذكرها ابن الناظم في شرحه على ألفية ابن مالك وما اتصف به من الانضباط والاتزان، مع محاولة لتأصيل بعض هذه الضرورات من مصادر النحو، وبيان أثر الخلاف البصري والكوفي في بعض منها.

مشكلة البحث وأهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال تتبع الضرورات الشعرية التي ذكرها ابن الناظم في

شرحه على ألفية ابن مالك وبيان أثرها على القاعدة النحوية، ومدى الخلاف الحاصل في عد هذه الضرورة توسع في القاعدة الأصلية أو ثباتها وعدم القياس على هذه الضرورة وبيان شذوذها أو ندرتها.

الدراسات السابقة

١- اعادة استقراء القواعد النحوية في ضوء الشواهد التي ردت ولها أمثلة من القراءات القرآنية، للباحث:أثير طارق نعمان، بحث في دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٤٧،عدد٢، ملحق ٢، ٢٠٢٠م.

تهدف هذه الدراسة الى استقراء كلي لمجموعة من قواعد النحو العربي التي أبعدت عن الاستعمال؛ بسبب أن الشواهد التي قدمت لها نقضت لعلة الضرورة الشعرية مما تجعلها تقف عند حدود الرواية فقط، ولا تصلح للاستشهاد، ويتم هذا الاستقراء عن طريق تدعيم تلك الشواهد بقراءات قرآنية غير خاضعة لمبدأ الضرورة الشعرية.

٢- الشاهد النحوي في شرح ألفية ابن مالك عند ابن الناظم، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في كلية اللغات قسم اللغة العربية، اعداد بثينة ابراهيم مكي بعقوب جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، دارسة وصفيت تحليلية للشاهد النحوي عند ابن الناظم في شرحه لألفية ابن مالك، وسلط فيه على الشاهد النحوي من حيث تعريفه وأنواعه وترتيبه وأثر الخلاف النحوي في توجيهه وعصور الاحتجاج، والمذهب النحوي الذي اتبعه في توجيه الشواهد.

٣- شواهد ابن الناظم الشعرية في شرح الألفية دراسة مقدمة من الباحثة ابتسام عبدالرحمن محمد، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا،٢٠١٨هـ،١٤٤٠م

منهج البحث

اعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي لما له أهمية في أهداف هذه الدراسة وطبيعتها، فضلا على الجانب المقارن للآراء الاخرى لبيان مدى تطبيق الضرورة أو عدم قياسيتها أو ندرتها.

تقسيم الدراسة

قسمت الدراسة على سبعة مطالب المطلب الاول : انفصال الضمير مع امكان اتصاله، والمطلب الثاني الاضمار قبل الذكر في الفعل الأول الذي يطلب مفعولا في باب التنازع، والمطلب الثالث الجمع بين يا النداء والاف والام، والمطلب الرابع استعمال اسماء

لازمت النداء في غيره، والمطلب الخامس اظهار (أن) الناصبة بعد كي، و المطلب السادس ترك الفاء في جواب الشرط، والمطلب السابع ذكر همزة (أفعل) في المضارع ثم خاتمة لأهم النتائج، ثم قائمة المصادر والمراجع.

المطلب الأول: انفصال الضمير مع امكان اتصاله

ذهب ابن الناظم الى ان الاصل في الضمير ان يكون متصلا ولا يجوز الانفصال الا اذا تقدم العامل او كان محصورا فيما ليس خبرا لكان او احدى اخواتها او كان ثاني ضميرين اولهما ضمير رفع وما جاء خلاف ذلك في الشعر فهو ضرورة جاء في شرح ابن الناظم : (الأصل أن الضمير المنفصل لا يستعمل في موضع يمكن فيه المتصل، لأن الغرض من وضع الضمير التوصل إلى الاختصار، ووضع المنفصل موضع المتصل يأبى ذلك.

فحق الضمير المنفصل ألا يكون إلا حيث يتعذر الاتصال، كما إذا تقدم على العامل، نحو (إياك نعبد) (سورة الفاتحة من الآية :٥)

أو كان محصورًا، نحو: إنما قام أنا، فإنك لو قلت: إنما قمت انقلب الحصر من جانب الفاعل، وصار في جانب الفعل، أما إذا أمكن الاتصال فإنه يجب رعايته فيما ليس خبرًا لكان أو إحدى أخواتها، إن ولى العامل، نحو: أكرمنا وأكرمتنا، أو فضله منه ضمير رفع متصل نحو: أكرمتك، فإنه لا سبيل فيه إلى الانفصال إلا في ضرورة الشعر، كقوله:

وما أصاحب من قومٍ فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إلى هم

وقال الآخر:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير) (ابن الناظم، شرح الفية ابن مالك ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م،ص٣٨).

وما ذهب اليه ابن الناظم هو مذهب ابن مالك بل اعتبر ان ذلك خطأ لولا ضرورة الشعر قال: (فأوقع الضمير المنفصل بغير سبب موقع المتصل، فلولا ضرورة إقامة الوزن لكان خطأ) (ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، ج١،ص١٥٦)

وأمَّا فصل الضمير في غير الشعر لو قيل (يزيدونهم) فيكون (هم) توكيدا، فلم يجز ابن مالك ذلك ايضا قال : (وظن بعضهم أن هذا جائز في غير الشعر، لأن قائله لو قال: يزيدونهم، لصلح، فيجعل المتصل وهو الواو فاعلا، والمنفصل توكيدًا، وهذا وهم، لأن

ذلك جمع بين ضميرين متصلين لمسمى واحد أحدهما فاعل والآخر مفعول وذلك لا يكون في غير فعل قلبي) (ابن مالك، شرح التسهيل، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م، ج١،ص١٥٦).

وخطأ ابو حيان ابن مالك في نسبه الوهم هذا وصحح قول من اجاز الفصل في غير الشعر وجعله من باب التوكيد بقوله : (قال المنصف: "وظن بعضهم أن هذا جائزٌ في غير الشعر؛ لأن قائله لو قال: يزيدونهم، فيجعل المتصل – وهو الواو – فاعلًا، والمنفصل توكيدًا، لصح. وهذا وهم لأن ذلك جمعٌ بين ضميرين متصلين، أحدهما فاعلٌ، والآخر مفعولٌ، لمسمًى واحد، وذلك لا يكون في غير فعل قلبي" انتهى كلامه.

وهذا الذي ظنه هذا الظان صحيحٌ، وما رد به المصنف فاسدٌ ووهمٌ منه؛ لأنه اعتقد أن الفاعل بـ "يزيد" هو المفعول به، وليس كذلك، بل الفاعل بـ "يزيد" هو عائد على قوله: "قوم"، أو على قوله: "حيًا" على ما ثبت في الحماسة، وقوله: "هم" المتصل بـ "يزيد" عائد على من سبق ذكره في الشعر من الذين فارقهم، وهو قوله

وحبذا حين تمسي الريح باردةً وادي أشيً وفتيانٌ به هضم

ثم مدحهم بعد هذا بستة أبيات، ثم قال: لم ألق بعدهم حيًا فأخبرهم. والشعر لزياد بن حمل بن سعيد بن عميرة بن حريثٍ العدوي، وبنو العدوية حيٌ من بني تميم، وكان قد أتى اليمن، فنزع إلى وطنه ببطن الرمث، وهو من بلاد تميم. فالمعنى: إلا يزيد الحي الملقيون المخبورون، أو القوم المصاحبون الذين ذكر أحبابه لأجل صحبتهم، أولئك المفارقين حبًا إلي، وإذا كان المعنى على هذا صح أن يقال: "إلا يزيدونهم" لاختلاف مدلول الفاعل والمفعول؛ لأن الزائد غير المزيد) (أبو حيان، التذييل والتكميل،ج٢، ص ٢٤٨–٢٤٩).

ووافق ابن هشام ابا حيان في رده على ابن مالك ووصف قول ابن مالك بالسهو – رحمه الله تعالى – واضاف وجها جديدا للتأويل يجعل البيت خاليا من الشاهد قال ابن هشام : ((إلا يزيدونهم حباً إلى هم)

ويكون الضمير المنفصل توكيداً للفاعل، ورده الناظم بأنه يتقضي كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى واحد، وإنما يجوز ذلك في باب ظن، نحو: (أَنْ رَآَهُ اسْتَغْنَى) (سورة العلق : الآية ٧) ، وهذا سهو؛ لأن مسمى الضميرين مختلفان؛ إذ ضمير الفاعل راجع لقوم، وضمير المفعول لقومه الممدوحين، ويحتمل عندي أن يكون فاعل (يزيد) ضمير المذكر، ويكون (هم) المنفصل توكيداً لـ (هم) المتصل، فلا يكون في البيت شاهد لأنه

يجوز أن يؤكد بالمرفوع المنفصل كل متصل) (ابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م،ج١،ص٨٤–٨٥).

وذكر الدماميني ان ابن هشام تكلف كثيرا في تأويل البيت وقدر ما لا دليل عليه في البيت اذ قدر جعل (هم) ضمير الفاعل راجع الى قوم اخرين اثنوا على قومه وهذا لادليل عليه قال الدماميني: (قال ابن هشام في مغنيه (ابن هشام ، مغني اللبيب، ١٩٨٥،ج١،ص١٥٩): وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك، فإن مراده أنه ما يصاحب قومًا فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبًا إليه؛ لما يسمعه من ثنائهم (عليهم) والقصيدة في حماسة أبي تمام.

قلت: قدر – رحمه الله – ما لا دليل عليه في البيت؛ لأنه قدر (لهم) بعد (أذكرهم) وقدر ثناءهم على قومه ليكون ذلك سببًا لزيادتهم إياه حبًا في قومه، وهو في غنية عن ذلك، إذ يجوز أن يكون المراد أنه إذا صاحب قومًا فذكر قومه – أي تذكرهم – زاد هؤلاء القوم المصاحبون قومه حبًا إليه، لما يشاهده من انحطاط مرتبة هؤلاء من مرتبة قومه ففيه إشارة إلى فضل قومه على كل من يصاحبه من الأقوام، وقد قال: في الصحاح إنه يقال: ذكرته بلساني وبقلبي، وتذكرته بمعنى) (الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م،ج١،ص١٠٤–١٠٥).

وتلخيص المسالة ان ابن الناظم ذهب الى ما ذهب اليه النحاة في ان فصل الضمير مع امكان الوصل لا يصح الا في ضرورة الشعر وقد اختلف النحاة في تاويل عائد الضمير(هم) فاعلا او مفعولا في قول الشاعر (الا يزيدهم الي هم) فذهب ابن مالك الى ان عائد الضميرين واحد وهم قومه، وذهب ابو حيان الى ان ضمير الرفع يرجع الى فتيان قومه وهم الذين ذكرهم قبل سته ابيات (فتيان به هضم) وضمير النصب عائد على قومه، وذهب ابن هشام الى ان ضمير الرفع عائد على قوم اخرين وهم الذين ذُكروا عندهم اذ قاموا بالثناء على قومه وضمير النصب عائد على قومه ويحتمل ان يكون الضمير المنفصل توكيدا للضمير المتصل وحينئذ فلا شاهد في البيت اما الدماميني فذهب الى ما ذهب اليه ابن هشام في مرد الضميرين الا انه اختلف معه في أن التذكير لا يستلزم الثناء بالقول بل ان مجرد رؤية القوم الاخرين يذكره برفعة قومه بدلالة حالهم وانحطاطهم عن قومه .

المطلب الثاني: الاضمار قبل الذكر في الفعل الأول الذي يطلب مفعولا في باب التنازع.

ذهب ابن الناظم مذهب البصريين في باب تنازع الفعلان للفاعل أو نائبه أو (الرفع) كما أطلق عليه ابن الناظم إلى أنه يجب الاضمار في الأول ان اعمل الثاني ويجب الاضمار في الثاني ان اعمل الاول نحو (يحسنان ويسئ عبداك)،أو(يحسن ويسيئان عبداك).

أما اذا كان مطلوب الفعل الأول مفعولا أو (النصب) كما أطلق عليه ابن الناظم فلا يجب فيه الاضمار بل يجوز الاستغناء عنه لأنه فضلة ويجب الحذف إلا في باب (ظن) أو باب (كان) مما كان عمدة في الأصل أو أوقع حذفه لبس.

وما جاء خلاف ذلك في الشعر فهو ضرورة ومنها قول الشاعر:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ... جهارًا فكن في الغيب أحفظ للود

فقد طلب الفعلان (ترضي) و(يرضي) (صاحب) إلا ان الاول طلبه مفعولا والثاني طلبه فاعلا فكان لازم عليه ان يعمل الثاني ولا يضمر في الاول شيء بل يجب عليه الحذف فيقول (اذا كنت تُرضي ويرضيك صاحب) إلا أنه اعمل الاول ضرورة

قال ابن الناظم : (وأعمل المهمل في ضمير ما ... تنازعاه والتزم ما التزما

كيحسنان ويسيء ابناكا ... وقد بغى واعتديا عبداكا

ولا تجئ مع أولٍ قد أهملا ... بمضمرٍ لغير رفعٍ أوهلا

المهملِ: هو الذي لم يسلط على الاسم الظاهر، وهو يطلبه في المعنى، فيعمل في ضميره، مطابقًا له في الإفراد، والتذكير، وفروعهما.

وإلى ذلك أشار بقوله:

.... .والتزم ما التزما

ثم المهمل لا يخلو إما أن يكون الفعل الأول أو الثاني، فإن كان الأول، فإما أن يقتضي الرفع أو النصب، فإن اقتضى الرفع أضمر فيه قبل الذكر إضمارًا على شريطة التفسير، نحو: (يحسنان ويسيء ابناكا) وإن اقتضى النصب امتنع أن يضمر فيه، لأن المنصوب فضلة، يجوز الاستغناء عنها، فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر، ووجب الحذف إلا في باب (ظن)، وفي باب (كان) وفيما أوقع حذفه في لبس، على ما سيأتي بيانه.

تقول: ضربت وضربني زيد، ومررت وأكرمني عمرو. ولا يجوز: ضربته وضربني

زيد، ولا مررت به فأكرمني عمرو. وقول الشاعر:

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ... جهارًا فكن في الغيب أحفظ للود

ضرورة نادرة لا يعتد بمثلها) (ابن الناظم، شرح الفية ابن مالك ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م،ص١٨٥).

وقال محمد محي الدين تعليقا على ما ارتكبه الشاعر من ضرورة (والجمهور أنه يجب على الشاعر ألا يعمل الاول في الضمير، لآن هذا الضمير بالنسبة للعامل الأول فضلة يستغنى الكلام عنه، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الاضمار قبل الذكر ، والاضمار قبل الذكر لا يجوز ، وقد ارتكبه لا يجوز ، وقد ارتكبه الشاعر من غير ضرورة ملجئة الى ارتكاب هذا المحضور، فإنهم أجازوا في هذا الباب الاضمار قبل الذكر حين لايكون منه بد ، وذلك اذا كان الضمير فاعلا مثلا؛ لأنَّه لا يستغنى الكلام عنه ولا يجوز حذفه والضرورة يجب أن تقدر بقدرها، ومنهم من منع الاضمار قبل الذكر مطلقا) (ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك،١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م،ج٢،ص١٢١).

وقال ابن عقيل (وذهب الكسائي الى اجازة الحذف مطلقا سواء أكان مطلوب الفعل الرفع أو النصب بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل

وذهب الفراء الى جواز الحذف على توجيه العاملين الى الاسم الظاهر، وهذا بناء منهما على منع الاضمار في الأول عند اعمال الثاني؛ فلا تقول :" يحسنان ويسئ ابناك" وهذا الذي ذكرناه هو المشهور من مذهبهما ف هذه المسألة) (ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك،١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م،ج٢،ص١١٩).

من شواهد سيبويه في هذه المسألة قول سيبويه : (وقال رجل من باهلةَ:

ولَقَدْ أَرَى تَغْنَى به سَيْفانَة ... تُصْبِى الحَلِيمَ ومثلُها أَصْبَاهُ

فالفعلُ الأوّل في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغيرُ مُعْمَلٍ في اللفظ، والآخِرُ مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنى.) (سيبويه، الكتاب، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م،ج١/،ص٧٧)

اذ اعمل الشاعر الفعل الثاني وذلك؛ لأنَّه يطلب فاعلا وأضمر في الأول؛ لأنَّه يطلب مفعولا والفعلان هما (أرى) و(تغنى) والمطلوب هو (سيفانة) وقد رفعها الشاعر فاعلا للفعل الثاني.

المطلب الثالث: الجمع بين يا النداء والاف والام.

ذهب ابن الناظم مذهب البصريين الى أن الجمع بين يا النداء والالف والام لا يجوز الا في ضرورة الشعر إلا في موضعين الأول لفظ الجلالة فيجوز(يا الله) والثاني محكي الجمل كقولك (يا المنطلق زيد) لمن سمي بذلك قال ابن الناظم في شرح بيت الالفية: (وباضطرار خص جمع يا وال ... إلا مع الله ومحكي يا الجمل

يقول: الجمع بين حرف النداء والألف واللام، مخصوص بالضرورة إلا في موضعين:

أحدهما: الاسم الأعظم (الله) فإنه يجمع فيه بين الألف واللام وحرف النداء على الوجهين: على قطع الهمزة نحو: يا أله، وعلى وصلها نحو: يا الله. والثاني: المنادى إذا كان جملة محكية نحو: يا المنطلق زيد، في رجل مسمي بالجملة. وأما غير ذلك فلا يجمع فيه بين حرف النداء والألف واللام إلا في ضرورة الشعر كقول: (من الرجز)

فيا الغلامان اللذان فرا ... إياكما أن تكسبانا شرا) (ابن الناظم، شرح الفية ابن مالك ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م،ص٤٠٦).

وعلل ابن الناظم عدم الجواز الا في اسم الله تعالى بقوله (وإنما لم يجز مثل هذا في السعة كراهية الجمع بين أداتي تعريف على شيء واحد، واغتفر الجمع بينهما في (يا الله) إذا كانت الألف واللام فيه لازمة معوضا بها عن همزة الإله، فلا يقاس عليه سواه) (ابن الناظم، شرح الفية ابن مالك ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م،ص٤٠٦).

وذهب المبرد أيضا الى منع ذلك وحكى من الضرورة ادخال "يا" على "التي" وذلك لكون الاف والام فيها ملازمة قياسا على (يا أله) قال : (وَقد اضْطر الشَّاعِر فَنَادَى بِالَّتِي إِذْ كَانَت الْألف وَاللَّام لَا تنفصلان مِنْهَا وَشبه ذَلِك بِقَوْلِك يَا أله اغْفِر لي فَقَالَ

مِنَ أجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبي ... وأَنْتِ بخِيلةٌ بالوُدِّ عَنِّي).

(المبرد،المقتضب،ج٤،ص٢٤١،(د.ت))

أما البيت الذي ذكره ابن الناظم في الضرورة فذهب المبرد الى أن انشاده غير جائز وان صوابه بحذف الالف والام من "الغلامان" قال: (أما هَذَا الْبَيْت الَّذِي ينشده بعض النَّحْوِيين

(فيا الغُلامانِ اللَّذان فَرّا ... إيَّاكُما أَنْ تَكْسِبانا شَرًّا)

فَإِن إنشاده على هَذَا غير جَائِز وَإِنَّمَا صَوَابه فيا غلامان اللَّذَان فرا كَمَا تَقول يَا رجل الْعَاقِل أقبل) (المبرد،المقتضب،ج٤،ص٢٤١،(د.ت)).

وذهب الكوفيون الى جواز ذلك واستدلوا بما ذكر من الابيات وبقولهم (يا أله) قال أبو البركات(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم، قال الشاعر:

فَيَا الغُلَامَان اللّذَانِ فَرَّا ... إيَّاكُمَا أن تَكْسِبَانِي شَرًّا

فقال: يا الغلامان "فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام.

وقال الآخر:

فَدَيْتُكَ يا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي

فقال "يا التي" فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام؛ فدلّ على جوازه.

والذي يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول في الدعاء "يا أله اغفر لنا" والألف واللام فيه زائدان، فدلَّ على صحة ما قلناه.) (ابو البركات الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف،١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م،ج١،ص٢٧٥).

ورد البصريون على الكوفيين بما يأتي (ابو البركات الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف،١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م،ج١،ص٢٧٦–٢٧٨).:

١- لا يمكن الجمع بين أداتي تعريف فكما لا يمكن الجمع بين "يا " زيد" حتى يعرى "زيد" من العلمية (في قولك (يا زيدُ) فمن باب أولى لا يجوز الجمع بين "يا" والالف والام لا سيما أن الالف والام علامة لفظية والعلمية علامة معنوية.

٢- أول البصريون البيتين على تقدير حذف الموصوف وبقاء الصفة والتقدير في البيت الأول (يا أيها الغلامان) وفي البيت الثاني (أيتها التي).

٣- أن الاف والام في "التي" لازمة فيمكن قياسها على الألف والام في يا الله

٤- أن الألف واللام في "الله" عوض عن همزة "إله" فتنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة، وإذا تنزَّلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه، وحولت همزة الوصل الى همزة قطع كما تحول همزة الوصل في "اضرب" الى همزة قطع لمن سمي بها وذهب البغداديون مذهب الكوفيين في جواز الجمع بين ياء النداء والالف والام قال ابن الناظم: (وقد أجاز البغداديون: (يا الرجل) في السعة، قالوا: لأنا لم نر موضعا يدخله التنوين ولا تدخله الألف واللام) (ابن الناظم، شرح الفية ابن مالك ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م،ص٤٠٦).

المطلب الرابع : استعمال اسماء لازمت النداء في غيره.

ذكر ابن الناظم بعضا من الاسماء التي لازمت النداء ولا تستعمل في غيره إلا في ضرورة الشعر ومن ذلك اطلاقهم على الرجل "يا فل" بمعنى "يا فلان" وعلى المرأة "فلة" بمعنى " يا فلانة" وقد استعملت في غير النداء ضرورة (ابن الناظم، شرح الفية ابن مالك ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م،ص٤١٥).

ومنها قول الشاعر:

تدافع الشيب ولم تقتل ... في لجة أمسك فلانا عن فل

ونحوه من خروج من اختصاص النداء (لكاع) بمعنى

أطوف ما أطوف ثم آوي ... إلى بيت قعيدته لكاع

وما ذكره ابن الناظم هي من الضرورات التي ذكرها سيبويه قال :(وأما قول العرب: يا فُلُ أقبلْ، فإنهم لم يجعلوه اسما حذفوا منه شيئا يثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسمَ على حرفين، وجعلوه بمنزلة دم. والدليل على ذلك أنه ليس أحدٌ يقول يا فُلَ فإن عنوا امرأة قالوا: يا فُلةُ: وهذا الاسم اختُصّ به النداء، وإنما بُني على حرفين لأن النداء موضعُ تخفيف، ولم يجز في غير النداء لأنه جُعل اسما لا يكون إلا كناية لمنادى، نحو يا هَناهْ، ومعناه يا رجلُ. وأما فلان فإنما هو كناية عن اسم سُمي به المحدث عنه، خاص غالب. وقد اضطُرّ الشاعرُ فبناه على حرفين في هذا المعنى. قال أبو النجم: فى لّجَةٍ أمسِكْ فُلاناً عن فُلِ) (سيبويه، الكتاب، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م،ج٢/،ص٢٤٨)

فمذهب سيبويه ان (فل) و (فلة) هما كنايتان عن ارجل والمرأة وذهب الكوفيون الى أنهما مرخمان من (فلان) وفلانة) وليسا كذلك قال الرضي: (لا يستعمل فل في غير النداء ويقال للمؤنثة: يا فلة، واختلف فيهما، فمذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرتين ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخما، ورده الناظم، لأنه لو كان مرخما قيل فيه فلا، ولما قيل في التأنيث فلة وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة، وعلى ذلك مشى الناظم وولده) (الرضي، شرح شافية ابن الحاجب،١٤٢٥ هـ/٢٠٠٤م،ج١،ص٢٢٢).

وما يؤيد انهما ليس فيهما ترخيما ما ذكره الاشموني من ضرورة حذف الزاي والام من " منازل ضرورة في قول احد الشعراء قال خالد الازهري: (وليس حذف الألف والنون منه

للترخيم وإنما هو "للضرورة كقوله"، وهو للبيد: (من الكامل)

درس المنا بمتالع فأبان ... فتقادمت بالحبس فالسوبان

(لبيد، ديوان، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م ،ص١٣٢)

"أي: درس المنازل". فحذف الزاي واللام ضرورة) (خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م،ج٢،ص٢٤٠).

وذكر ابن الصائغ ان مما حذف في ضرورة الشعر ايضا الميم من " حمام" ثم قلبت الالف ياء

قال : (وأجازوا ما هو أقبحُ من ذلك، وهو: قَوَاطِنا مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الْحَمِي

قيل: إنّه حَذَفَ الميم، فبقي (الحَمَا) فأبدل من الألِف ياء.

وقال السّيرافيّ: "حَذَف الألِف والميم جميعا، ثمّ أطلق معوّضا بالياء") (ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة،١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م،ج٢،ص٧٩١) (السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ٢٠٠٨م،ج١،ص٢١١).

المطلب الخامس: اظهار (أن) الناصبة بعد كي .

أجاز ابن الناظم نصب الفعل بعد (كي) المجردة من اللام بأن مضمرة وجوبا واستدل على ذلك بما بظهورها في ضرورة الشعر قال ابن الناظم : (ويجوز في (كي) مع الفعل إذا كانت مجردة عن اللام أن تكون الجارة، والفعل بعدها منصوب بـ (أن) مضمرة، كما ينتصب بعد اللام، بدليل ظهور (أن) بعد (كي) في الضرورة كقول الشاعر: (من الطويل)

فقالت أكل الناس أصبحت مانحًا لسانك كيما أن تغر وتخدعا) (ابن الناظم، شرح الفية ابن مالك ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م،ص٤٧٥).

وما ذكره ابن الناظم هو مذهب البصريين في جوب اضمار أن بعد كي واستدلوا على ذلك بأن قالوا (إظهار "أنْ" بعد "لكي" لا يخلو: إما أن تكون لأنها قد كانت مقدرة فجاز إظهارها بعد الإضمار، وإما أن تكون مزيدة ابتداء من غير أن تكون قد كانت مقدرة، بطل أن يقال "إنها قد كانت مقدرة" لأن "لكي" تعمل بنفسها، ولا تعمل بتقدير "أن" ولو كانت تعمل بتقدير "أن" لكان ينبغي إذا ظهرت "أن" أن يكون العمل لأن دونها، فلما أضيف العمل إليها دلَّ على أنها العامل بنفسها، لا بتقدير أن، وبطل أن يقال أنها تكون مزيدة ابتداء؛ لأن ذلك ليس بمقيس فيفتقر إلى توقيف عن العرب، ولم يثبت عنهم في ذلك شيء، فوجب أن لا

يجوز ذلك) (ابو البركات الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م،ج٢،ص٤٧٤).

وذكر بعض النحاة سببا آخر فجعل " كي" مبدل من " أن" كما أبدلت "ما" من الفعل في قولك (أما أنت منطلق انطلقت معك) والتقدير : أن كنت منطلقا انطلقت معك، فحذف الفعل وجعلت "ما" عوضا عنه، وكما لا يجوز أن يظهر الفعل بعد "ما" لئلا يجمع بين البدل والمبدل (ابو البركات الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف،١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م،ج٢،ص٤٧٤).

وذهب الكوفيون الى جواز اظهار أن بعد كي واستدلوا بالنقل والقياس فقالوا: (الدليل على أنه يجوز إظهار "أن" بعدها النقل والقياس.

أما من جهة النقل فقد قال الشاعر:(من الطويل)

أردت لكيما أن تطير بقربتي ... فتتركها شنا ببيداء بلقع

وأما من جهة القياس فلأن "أن" جاءت للتوكيد، والتوكيد من كلام العرب؛ فدخلت "أن" توكيدا لها، لاتفاقهما في المعنى وإن اختلفتا في اللفظ كما قال الشاعر:

قد يكسب المال الهدان الجافي ... بغير لا عصف ولا اصطراف

فأكد "غير" بلا؛ لاتفاقهما في المعنى، ولهذا قلنا: إن العمل لكي، وأن لا عمل لها؛ لأنها دخلت توكيدا لها، وكذلك أيضا قلنا: إن العمل للام في قولك "جئت لكي أن أكرمك" لأن كي وأن تأكيدان للام، ولا يبعد في كلامهم مثل ذلك؛ فقد قالوا: لا إن ما رأيت مثل زيد، فجمعوا بين ثلاثة أحرف من حروف الجحد للمبالغة في التوكيد، فكذلك ههنا) (ابو البركات الانباري، الانصاف في مسائل الخلاف،١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م،ج٢،ص٤٧٣-٤٧٥).

وأجاب البصريون عن حجج الكوفيين بما يأتي:

١- أن هذا البيت غير معروف، ولا يعرف قائله، فلا يكون فيه حجة

٢- أن يكون قد أظهر "أن" بعد "كي" لضرورة الشعر؛ وما يأتي للضرورة لا يأتي في اختيار الكلام.

أن يكون الشاعر أبدل "أن" من "كيما" لأنهما بمعنى واحد، كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه؛ قال الله تعالى: {ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة} [الفرقان: ٦٩] فـ "يضاعف" بدل من "يلق") (ابو البركات الانباري، الانصاف في مسائل

الخلاف،١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م،ج٢،ص٤٧٥–٤٧٦).

وأجاز ابن هشام اظهار أن بعد كي في الشعر دون النثر خلافا للكوفيين واستدل ببيت الضرورة قال: (ويمتنع أن تكون مصدرية في نحو جئتك كي أن تكرمني اذ لا يدخل الحرف المصدري على مثله ومثل هذا الاستعمال انما يجوز للشاعر كقوله: (من الطويل)

(فقالت أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا)

ولا يجوز في النثر خلافا للكوفيين) (ابن هشام، شرح شذور الذهب،ص٣٧٣،(د.ت)) في حين عدها من الضرورة في المغني (ابن هشام، مغني اللبيب ،١٩٨٥،ج١، ص٢٤٢)

المطلب السادس: ترك الفاء في جواب الشرط.

ذهب ابن الناظم الى ان اقتران الفاء في الشرط الذي لا يصلح جوابا واجبا وترك ذلك ضرورة أو ندور قال : (ومتى لم يصلح أن يكون الجواب شرطًا، وذلك إذا كان جملة اسمية أو فعلية طلبية أو فعلًا غير متصرف، أو مقرونًا بالسين أو سوف أو قد، أو منفيًّا بـ (ما)، أو (لن) أو (إن) فإنه يجب اقترانه بالفاء، نحو قوله تعالى: {إن كنتم في ريب من البعث فإنا خلقناكم} (الحج/٥) وقوله تعالى: {إن كنتم تحبون الله فاتبعوني} (آل عمران/٣١) وقوله تعالى: {إن ترن أنا أقل منك مالًا وولدًا * فعسى ربي أن يؤتيني خيرًا من جنتك} (الكهف/٣٩ – ٤٠) وقوله تعالى: {إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل} (يوسف/)٧] وقوله تعالى: {وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى} [الطلاق/٦]، وقوله تعالى: {من يرتد منكم عن دينه فسوف يأت الله بقوم} (المائدة/٥٤).

فالفاء في هذه الأجوبة ونحوها مما لا يصلح أن يجعل شرطًا واجبة الذكر، ولا يجوز تركها إلا في ضرورة أو ندور.

فحذفها في الضرورة، كقول الشاعر: (من البسيط)

من يفعل الحسنات الله يشكرها .... والشر بالشر عند الله مثلان

وكقول الآخر: (من الطويل)

ومن لم يزل ينقاد للغي والهوى .... سيلفى على طول السلامة نادما

وحذفها في الندور، كما أخرجه البخاري، من قوله – صلى الله عليه وسلم – لأبي بن كعب: (فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها).) (ابن الناظم، شرح الفية ابن مالك ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م،ص٤٩٩).

وما ذكره ابن الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه فقد سأل سيبويه الخليل عن ذلك جاء في الكتاب : (وسألته عن قوله: إن تأتني أنا كريمٌ، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطر شاعرٌ، من قبل أنّ أنا كريم يكون كلا ما مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء. وقد قاله الشاعر مضطراً، يشبهه بما يتكلم به من الفعل. قال حسان بن ثابت:

مَن يَفعلِ الحَسَناتِ الله يَشْكُرُها ... والشرُّ بالشرّ عند الله مثلان) (سيبويه، الكتاب، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م،ج٣/،ص٦٥)

فهو على حذف الفاء ضرورة وهو ما ذهب اليه ابن السراج ايضا قال : (أَمَّا قولهُ:

مَنْ يَفعلِ الحَسَناتِ الله يشكُرُها ... والشرُّ بالشَّرِّ عند اللهِ مِثْلانِ

فإنّهُ عَلَى إضمارِ الفاءِ في كُلِّ قَولٍ) (ابن السراج، الأصول في النحو،ج٣،ص٤٦٢).

وفرق العكبري بين حذف الفاء في جواب الشرط ان كان فعل الشرط ماضيا فعده من القليل ، أما إن كان مستقبلا فلا يقاس عليه قال : (وربّما حُذِفَتْ وَهُوَ قَلِيل وَأَكْثر مَا يَأْتِي حَذْفُها إِذا كَانَ فعلُ الشَّرْط مَاضِيا كَقَوْلِه تَعَالَى {وَإِنْ أطعْتُموهم إِنَّكم لَمُشْرِكون} وَقد جَاءَ مَعَ الْمُسْتَقْبل كَقَوْل الشَّاعِر :

(مَنْ يَفْعلِ الحسناتِ الله يشكرها ... والشرُّ بالشرّ عِنْدَ اللهِ مِثْلانِ)

وَلَا يُقَاس عَلَيْهِ)(العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م،ج٢،ص٥٩)

وعد ابن يعيش حذها من الشذوذ قال : (قال صاحب الكتاب: وإن كان الجزاء أمراً، أو نهياً، أو ماضياً صريحاً، أو مبتدأ وخبراً، فلا بد من الفاء كقولك: "إن أتاك زيدٌ فأكرمه"، و"إن ضربك، فلا تضربه"، و"إن أكرمتني اليوم، فقد أكرمتك أمس"، و"إن جئتني، فأنت مكرمٌ"، وقد تجيء الفاء محذوفة في الشذوذ، كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها ... والشر بالشر عند الله مثلان)(ابن يعيش، شرح المفصل،١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م،ج٥،ص١١١)

أما ما جاء في حذف الفاء في جواب الشرط نادرا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سأله أبي بن كعب عن اللقطة قال خالد الازهري: ("وقد تحذف" الفاء في الندرة كقوله –صلى الله عليه وسلم– لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة: "فإن جاء صاحبها وإلا

استمتع بها". أخرجه البخاري (البخاري، صحيح البخاري،١٤٢٢،ج١/١٣٢) (خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م،ج٢،ص٤٠٦).

المطلب السابع : ذكر همزة (أفعل) في المضارع.

ذكر ابن الناظم أن الأصل في همزة (أفعل) في المضارع أن تذكر كغيرها من الأفعال المضارعة إلا ان الاستعمال جاء خلاف الأصل ولم تذكر على الأصل إلا ضرورة قال :(حق (أفعل) أن يجيء مضارعه (يأفعل) بزيادة حرف المضارعة على أحرف الماضي، كما يجيء غيره من الأمثلة نحو: (ضارب يضارب، وتعلم يتعلم) إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة (أفعل) معها لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة، وحمل على ذي الهمزة إخواته واسم الفاعل واسم المفعول... وذلك نحو: (أكرم، ونكرم، ويكرم، وتكرم، ومكرم، ومكرم).

ولا يجوز استعمال الأصل إلا في ضرورة قليلة كما قال الشاعر: (من الرجز)

(فإنه أهل لأن يؤكرما.) (ابن الناظم، شرح الفية ابن مالك ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م،ص٦١٧).

وانما كان الحذف كما ذكر ابن الناظم لئلا تجتمع همزتان وهذا الأمر مطرد ليس في الهمزة الزائدة بل حتى الهمزة الاصلية فحذفت من أمر الفعل (أكل) و(أخذ) فرارا من (أؤكل) و(أؤخذ)

جاء في المقتضب (وأما أفعلت فنحو أكرم يكرم وأحسن يحسن وكان الأصل يؤكرم ويؤحسن حتى يكون على مثال دحرج لأن همزة أكرم مزيدة بحذاء دال دحرج وحق المضارع أن ينتظم ما في الماضي من الحروف ولكن حذفت هذه الهمزة لأنها زائدة وتلحقها الهمزة التي يعني بها المتكلم نفسه فتجتمع همزتان فكرهوا ذلك وحذفوها إذ كانت زائدة وصارت حروف المضارعة تابعة للهمزة التي يعني بها المتكلم نفسه كما حذفت الواو التي في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة وصارت حروف المضارعة تابعة للياء ومع هذا فإنهم قد حذفوا الهمزة الاصلية للالتقاء الهمزتين في قولك كل وخذ فرارا من أؤكل ومن أؤخذ وأمنوا الالتباس فإن اضطر شاعر فقال يؤكرم يؤحسن جاز ذلك ... كما قال

(وصاليات ككما يؤثفين ...)

وكما قال

(كرات غلام في كساء مؤرنب ...)

وكما قال

(فإنه أهل لأن يؤكرما) (المبرد،المقتضب،ج٢،ص٩٨،(د.ت)).

وذكر ابن جني علة ذكر هذه الهمزة بأنها انما جاءت تنبيها على الأصل وتصرفا وتسرعا قال ابن جني:

(إنه أهل لأن يؤكرما)

ونظائره كثيرة غير أن ذلك يخرج؛ ليعلم به أن أصل استقام استقوم وأصل مقامة مقومة وأصل يحسن يؤحسن. ولا يقاس هذا ولا ما قبله لأنه لم تستحكم علته؛ وإنما خرج تنبيهًا وتصرفًا واتساعًا) (ابن جني، الخصائص،ج١،ص١٤٥،(د.ت)).

الخاتمة

١- امتاز ابن الناظم بعرض الضرورات الشعرية مبينا فيها رأيه المعتمد.

٢- ذهب ابن الناظم في أغلب آرائه النحوية في الضرورات الى المذهب البصري.

٣- لم تكن الضرورة الشعرية عند ابن الناظم توسعا في القاعدة النحوية بل ساهمت في ضبط القواعد الكلية وللشاعر الحق في الخروج حسب ما تضطره اليه قواعد الشعر العمودي.

٤- تأصيل الضرورة الشعرة عند ابن الناظم من مصادرها ومراجعها الأولية.

٥- بيان الخلاف النحوي البصري والكوفي في بعض من الضرورات مع بيان منهج كلا الفريقين في ذلك.

المصادر والمراجع

١. ابن الصائغ (٧٢٠هـ)،اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي،، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٢. ابن الناظم(٦٨٦ هـ)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية،ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
٣. ابن جني (٣٩٢هـ)،الخصائص،، الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط٤، (د.ت)
٤. ابن عقيل(٧٦٩هـ) ،شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ط٢٠، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٥. ابن مالك((٦٧٢هـ) ،شرح تسهيل الفوائد،، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة،ط١ (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).
٦. ابن هشام (٧٦١هـ)،شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا. (د.ت).
٧. ابن هشام الانصاري (٧٦١هـ) ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق،ط٦، ١٩٨٥.
٨. ابن هشام الانصاري (٧٦١هـ) ،خليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي،ط١، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦.
٩. ابن يعيش(٦٤٣هـ)،شرح المفصل للزمخشري، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب،، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
١٠. أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية،ط١، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
١١. أبو حيان الاندلسي،التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق ،ط١، (د.ت).
١٢. ابن السراج (٣١٦هـ)،الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د.ت).
١٣. البخاري (٢٥٦هـ)، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)،ط١، ١٤٢٢هـ.
١٤. خالد الأزهري(٩٠٥هـ)،شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان،ط١، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
١٥. الدماميني (٧٦٣ – ٨٢٧ هـ)تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد،،تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى،ط١، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.
١٦. الرضي (٧١٥هـ)،شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق د. عبد المقصود محمد عبد المقصود ،مكتبة الثقافة الدينية،ط١، ١٤٢٥ هـ– ٢٠٠٤م.
١٧. سيبويه (١٨٠هـ)،الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط٣،١٤٠٨هـ – ١٩٨٨ م.
١٨. السيرافي(٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي،: دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان،ط١، ٢٠٠٨ م.
١٩. العكبري(٦١٦هـ)،اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق،ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
٢٠. لبيد (٤١هـ)،ديوان لبيد بن ربيعة العامري، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة،ط١، ١٤٢٥ هـ –

٢٠٠٤ م.
٢١. المبرد (٢٨٥هـ)،المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت(د.ت).
٢٢. الشاهد النحوي في شرح ألفية ابن مالك عند ابن الناظم، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في كلية اللغات قسم اللغة العربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
٢٣. شواهد ابن الناظم الشعرية في شرح الألفية دراسة مقدمة من الباحثة ابتسام عبدالرحمن محمد، جامعة السودان، كلية الدراسات العليا،٢٠١٨هـ،١٤٤٠م.
٢٤. اعادة استقراء القواعد النحوية في ضوء الشواهد التي ردت ولها أمثلة من القراءات القرآنية، للباحث: أثير طارق نعمان، بحث في دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٤٧،عدد٢، ملحق ٢، ٢٠٢٠م.